

نظرة في نظام بيعة الخلفاء

النمو الاول

للاستاذ محمد فريد ابو حديد

- ١ -

جاء في صحيح البخارى أن النبي عليه الصلاة والسلام عند ما جاءه الموت قال : اتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبداً ، فقال بعض من حضر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلبه الوجع وعندكم القرآن . حسبنا كتاب الله ، فاختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم كتابا لا تضلون بعده ، ومنهم من يقول غير ذلك . فلما أ كثروا اللغو والاختلاف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا ، ولم يكتب لهم شيئا .

ولعل الذى كان النبي عليه الصلاة والسلام يريد من ذلك أن يأمر بطريق الحكم بعده ، ولكنه لم يكن ليفعل شيئا عبثاً فلم يعض في ذلك وترك الأمر لأصحابه وأمتهم يختارون لأنفسهم ، ويختدون في أمثل الطرق لحكومتهم .

ولم يكن من قبل ذلك نظم مقرر لاختيار الخلفاء فكان على المسلمين أن يتكروا من الخطط أمثلها في نظرهم بحسب ما تقتضيه الظروف والاحوال . وقد كان في الاسلام دوائر متعددة عند موت النبي . فقد كان هناك الانصار أهل المدينة ، وبين ظهرانهم المهاجرون من أهل مكة ، وكان هناك اعيان مكة من القرشيين المقيمين في عاصمتهم القديمة . وخارج هاتين المدينتين كانت قبائل العرب ، بعضهم من قبائل اليمن وبعضهم من قبائل مضر ، وكان كل من هذه الدوائر يشعر بالغيرة والانفة أن يكون تابعا للدائرة الأخرى ، إذ ان الاسلام وان هذب عصية العرب وصرفها نحو الخير ، لم يقض عليها أو ينزعها من القلوب كلها . فرفع الانصار صوتهم أول شيء فقالوا إنهم أحق بالامر ، وتنادوا باسم زعيمهم سعد بن عباد ، وهتف بعضهم هتافا كأنما يدعو الى تحكيم السيف في الامر . ووقف المهاجرون الى جانب اخوانهم الانصار يجادلونهم بالحسن ، ويدكرونهم بما وجب عليهم من الحق في ذلك الوقت العصيب ، وما كان الانصار ليلبوا وراء داعي الشقاق من أجل الحكم ، وهم الذين قنعوا من قبل بأن يتركوا غنائم النصر الذى أحرزوه في وقعة حنين للؤلؤة قلوبهم ورؤساء الاعراب الذين لم

يكن لهم كبير أثر في نصره الاسلام ، وقنعوا بأن يعودوا الى بيوتهم ورسول الله في رحالهم راضين باداء واجبههم ورضى ضمائرهم جزاء على أعمالهم . ما كان هؤلاء ليحرصوا على الحكم بل سمحت نفوسهم به ، ورضوا بأن يكونوا الوزراء دون الامراء بعد ان لم يرض المهاجرون بأن يجعلوا منهم أميراً مع أميرهم .

في هذا الموقف تقرر أمور كثيرة ذات خطر عظيم في دستور دولة المسلمين . فقرر أن يخرج الانصار من الامر فلا يكون الخليفة منهم بل يكون من اخوانهم المهاجرين من قريش . وتقرر كذلك أن تكون دولة الاسلام موحدة منذ أبي المهاجرون الا أن يكون على المسلمين أمير واحد من المهاجرين ، ولو قبل مبدأ أن يكون في المسلمين أميران أحدهما من أهل المدينة والآخر من المهاجرين من أهل مكة ، لانقسمت دولة الاسلام إلى قسمين من أول أمرها ولسار تاريخها سيرة أخرى غير التى سار فيها .

ولم يكن الانصار وحدهم الذين رفعوا رؤوسهم يتسللون عن الامر لمن يكون ، بل ان قبائل العرب جميعها اشرأت أعناقها تتطلع إلى الحوادث الجارية . فخرج بعضها عن الاسلام جملة ، وقال بعضها يجب أن يكون الاسلام ديناً لاحكاماً فامتنعوا عن أداء الزكاة التى هى رمز الحكم وحق الدولة على رعيتها . غير أن ذلك الامر لم يتعد الحد في خطورته فاستطاع المسلمون في المدينة أن يسيطروا سلطانهم على القبائل مرة أخرى وأصبحت لهم بعد شهور قلائل دولة متحدة متماسكة .

على أن طريقة اختيار أبي بكر نفسه ، لم تكن طريقة اختيار بالمعنى الصحيح . ولم يكن الحال عند ذلك يسمح للناس أن يطيلوا التفكير في طريق الاختيار لملهم بما حولهم من المشكلات والأخطار . فبعد أن اتفق المهاجرون والانصار على المبادئ العامة ورضى الانصار بمكانة الوزراء دون مكانة الامراء ، لم يبق موضع للتردد الكثير في قبول مرشح المهاجرين ، ولو سمي رجل من أكابر الصحابة غير أبي بكر للقى قبولا عند ذلك ، ولكن المسلمين وقفوا أكبر توفيق في اختيارهم . وكان اختيارهم نتيجة شعور عميق وصراحة عقلية نادرة ، فلم يجاملوا ولم يجابوا ، بل نطق عمر بما وافق هواهم ، فسمى لهم أبا بكر فرضوا به ولم يتطلبوا أن يتبع في اختيار خليفتهم رسم خاص ولا خطة تضمن صدق الاختيار . وأكبر الظن أنه لم يختر بياهم أن هناك طريقاً آخر غير أن يسمى أحدهم رجلاً يرضونه فيبايعونه فلم يطل الامر بعد المناقشة الأولى بل ازدحم الناس على أبي بكر يبايعونه وهم قانعون لما كانوا يعرفونه

من وداعته وقوته وقدمه في الاسلام . ولم يخل الأمر مع هذا من وجود بعض الساخطين على هذا الاختيار مثل سعد بن عباد من أهل المدينة ومثل أبي سفيان من أهل مكة ، ولكن سيرة أبي بكر في مدة حكمه أرضت عنه من كان كارها لطريقة اختياره منتقداً لها لما رأى فيها من السرعة وعدم التمام .

وكان أبو بكر نفسه يشعر بأن طريقة اختياره لم تكن معصومة من النقد فقد روى عنه أنه لما مرض مرضه الأخير دخل عليه عبد الرحمن بن عوف وكان بينهما حديث طويل جاء فيه أن أبا بكر كان يشعر بالندم الشديد على أنه لم يكن قد سأل النبي عليه الصلاة والسلام عن هذا الأمر لمن هو حتى لا يختلف فيه الناس ، وعما إذا كان للانصار حق فيه أم هو وقف على قريش ولم يرض أبو بكر أن يترك الناس للاختلاف مرة أخرى فقد كانوا في المرة الأولى حديثي عهد بالرسول ، فكان أثر شخصه العظيم داعياً الى زوال كثير من الحرص وتملك الزهد في النفوس وخشى أبو بكر أن يكون للناس عند موته فرصة للخلاف مع وجود جنود المسلمين في وجهين عظيمين تلقاء مملكتي الفرس والروم ، فرأى أسلم طريق أن يعهد الى صاحبه المجرب ووزيره الأقوى المؤتمن عمر بن الخطاب .

غير أن طريقة استخلاف عمر كانت طريقة جديدة قابلها أهل المدينة بالرضى الصامت الذي لا يخلو من النقد الصامت ، بل قد صعدت بعض أصوات النقد من بعض الزعماء ، فان طلحة مثلاً قيل إنه لام أبا بكر على اختيار عمر إذ كان يرى فيه شدة وصلابة ، وقد روي أن عبد الرحمن بن عوف نفسه عندما دخل على أبي بكر في مرض موته استشاره أبو بكر في تولية عمر فانكر عليه ذلك وقال إن فيه شدة وصلابة

وعلى كل حال قد مضى أبو بكر في عهده الى عمر وسن بذلك سنة جديدة ، وهي أن الخليفة له أن يفرض على المسلمين أن يتبعوا رأيه بعد موته في تولية من يختار لهم بغير أن يكون لهم الحق في أن يحددوا عنه ، أو يعدلوا من رأيه ، فكانت تلك سابقة للطريقة التي سبقتها عمر في رسم خطة اختيار الخليفة بعده

غير أن أبا بكر وإن ابتدع سنة جديدة لم يخرج على السنة التي رسمت في أول الأمر فاختار الخليفة بعده من المهاجرين .

ولما قتل عمر بن الخطاب كانت الدولة في حال غير حالها الأول فقد فتحت الفتوح واستقر العرب في البلاد المفتوحة وأنشأوا فيها أمصاراً لهم وعظمت شوكتهم فلم يكن يخشى عند موته من

خذلانهم إذا طالت مدة اختيار الخليفة بعض الطول . فلم يشأ عمر أن يترك الناس لطريقة اختيار أبي بكر خوفاً من كثرة التردد والاختلاف ، وما قد ينجم عنه في بلاد مثل بلاد العرب يسهل أن يثور فيها تعصب القبائل والعشائر ولا سيما بعد أن صار في المسلمين زعماء كثيرون معروفون أمتازوا في حوادث الفتح بحسن الفعال واصله الرأي ولو لم يكونوا من أصحاب السابقة في الاسلام الذين جرى المسلمون على تقديمهم في أول الأمر ، وكذلك لم يشأ عمر أن يوصى الى رجل واحد كما أوصى أبو بكر اليه ، فانه رأى أن في ذلك الشيء الكثير من عبء المسؤولية والاستبداد بالرأي في وقت ليس فيه ما كان عند وفاة أبي بكر من الخطر على الدولة وجنودها في ميادين القتال . فابتكر عمر طريقته المعروفة وهي وسط بين فرض الرأي وبين ترك الاختيار ، ففرض رأيه في ترشيح جماعة من الزعماء أولى القدم والسابقة في الاسلام ، ولم يخرج عن السنة الأولى ، فاخترهم جميعاً من المهاجرين وترك لهم بعد ذلك أن يختاروا واحداً منهم يرؤونه في مدة أيام ثلاثة ، وأمر زعماء اسمه مسلبة بن مخلد ألا يدعهم الا مدة تلك الأيام الثلاثة

وكان اجتماع هؤلاء المرشحين أهل الشورى وطريقهم في الاختيار خطوة واسعة في سبيل بناء دستور عربي متين لو بلغ مداه لكان من أتم نظم الحكومات

أخرج أحدهم نفسه من الأمر واجتهد اجتهداً لا يصدر الا عن قلب عامر بحب المصلحة العامة ، وقضى الالبالي الثلاث التي جعلت للاختيار وهو لا ينام ولا يستريح بل يقضى الوقت كله في سؤال الناس سرّاً وعلانية . فسأل الأنصار والمهاجرين وسأل زعماء المسلمين وسأل قواد الجنود الذين وجددهم في المدينة عند ذلك وهم يمثلون الجنود العرب بالأمصار ، فكان بذلك ساعياً الى الاستشارة برأى مختلف الدوائر ، واستشارة مختلف الطبقات ، والنظر الى الأمر من مختلف النواحي . فلم يكن بين هذا وبين الانتخاب العام الا خطوة واحدة ، وهي أن يحدّد حق الانتخاب في جماعة تتوافر فيهم صفات معينة وأن تؤخذ آراؤهم بطريقة منظمة

وقد تبين لعبد الرحمن من وراء بحثه أن الناس لا يقدمون أحداً لتقديمهم لزعميين من الصحابة من أهل الشورى وهما على وعثمان ، فلما ان استقر رأيه على اختيار واحد منهما ثارت في وجهه مسائل جديدة اولها المافسة القديمة بين بيتي قريش : وهما بيت هاشم ، وبيت امية ، وثانيها ما كان في بيت هاشم من الاعتقاد بأن لهم الحق في الأمر لقرابتهم من رسول الله عليه الصلاة والسلام

التجديد في الأدب

مول مقال الأستاذ أحمد أمين

للدكتور عبد الوهاب عزام

قرأت المقال الثاني الذي تكلم فيه الأستاذ عن « التجديد في العبارة »، فرضيت آراء وأنكرت أخرى.

وأول ما أخذ على المقال أنه لم يُحكم تحديده فالقارى يحس أن كاتبه أراد أن يعالج التجديد في المعنى والعبارة معا.

يقول الأستاذ في مستهل مقاله: « واليوم أعرض لضرب

آخر من ضروب التجديد وهو التجديد في العبارة. وأعني

بالعبارة الجملة التي يؤدي بها المعنى على اختلاف ألوانها من حقيقة

ومجاز وتشبيه واستعارة وكناية...، ولست أدري كيف يكون

التجديد في التعبير الحقيقي؟ الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له.

فاذا اتفق معنى لشاعر في الجاهلية فأداه بالفاظ حقيقية ثم وقع

المعنى بعينه لشاعر معاصر فأراد الإبانة عنه بلفظ حقيقي لم يمكن

التجديد في الأداء إلا بالاسهاب أو الإيجاز وليس هذا ما يريده

الأستاذ، أو بإثارة لفظ حقيقي على آخر مثله وهذا يرجع الى بحث

الالفاظ الذي فرغنا منه في مناقشة المقال الأول، اذا أراد شاعر

معاصر أن يبين بالفاظ لا تجوز فيه عن قول القتال الكلابي:

ولما رأيت أننى قد قتلتته ندمت عليه أى ساعة مندم

لم يستطع في هذا تغييراً يلائم العصر الحاضر، ولم يُواته إلا

أن يضع أبصرت مكان رأيت أو أسفت موضع ندمت أو يقدم

ويؤخر في الكلمات. وليس هذا هو التجديد في العبارة الذي عناه

الأستاذ. أي تجديد في العبارة يستطيعه قائل يريد أن يترجم عن

هذا المعنى:

يقيم الرجال الأغنياء بأرضهم وترى النوى بالمقترين المراميا

انما يمكن التغيير في المجازات والكنايات والتشبيه والتشيل

عما يمكن فيه تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة، وتصوير الحقيقة

الواحدة بصور شتى وألوان عدة تتجلى فيها أثر الخيال والمعاش

المختلفة، والأزمان والبلدان المتباينة. وهو موضوع لا يغنى فيه

الاجمال ولا غنى به عن التفصيل:

١ - بعض المجازات والكنايات جرت مجرى الحقائق حتى

وخشى اذا هو اختار عليا ان يحمل ذلك على انه انما اختاره لقربته من الرسول لا لفضله وصفاته السامية، فكان في امره في حيرة شديدة، وخرج منها على ان يطرح على المرشحين سؤالاً يكون بمثابة استطلاع لبرنامج كل منهما اذا هو ولي الحكم. لجمع الناس في المسجد وعرض سؤاله فقال: « هل انت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل ابى بكر وعمر؟ » فرأى على ان معني ذلك تقييده فوق كتاب الله وسنة الرسول بفعل خليفته المسلمين قبله. ورأى أنه لا يحسن به أن يقيد نفسه بغير الكتاب والسنة تاركاً لنفسه بعد ذلك الاجتهاد والنظر وان خالف رأى صاحبيه. وكانت اجابته على ذلك ان قال: « اللهم لا ولكن على جهدى من ذلك وطاقي، واما عثمان فانه قال: « اللهم نعم » وكان عبد الرحمن بن يرون اتباع السلف فيما ساروا عليه منذ كانوا في ذلك مجتهدين، ومنذ دلت الحوادث على حسن سياستهم فيه وسلامة عاقبة حكمهم. فرأى اختيار عثمان ورفع رأسه إلى سقف المسجد ويده في يد عثمان ثم قال: « اللهم اسمع واشهد. اللهم اني جعلت ما في رقبتى من ذاك في رقبة عثمان، وازدحم الناس بعد ذلك على الخليفة عثمان يبايعونه.

فخرجت الأمة الإسلامية من ذلك الموقف بسابقة جديدة منظمة تنظيماً كبيراً صالحة لأن تكون أساساً لنظام واف صالح لاختيار الخلفاء، ففيه نواة الانتخاب العام، وفيه نواة النظر والمراعاة بين المرشحين، وفيه نواة ادخال جميع العرب في حق الاختيار، سواء أكانوا من أهل المدينة أم من أهل جزيرة العرب أم من أمصار البلاد المفتوحة. وفيه فوق كل ذلك نواة لرسم خطة للحكم يسأل عنها الخليفة قبل توليته، ويكون اختياره بعد الافصاح عنها والتصريح بها وبذلك يكون عليه الوفاء بما تعهد به من الشرط قبل استخلافه.

ولم يبطل العرب في تلقف هذه الحقوق ولم يتهاونوا في المطالبة بها في عهد عثمان ولم يترددوا في الثورة عندما رأوا أن خليفتهم لم يف بما تعهد به. (يتبع)

